

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

Legal mechanisms to promote national identity in the Gulf States

الدكتور هارون أوران

جامعة يحي فارس، المدينة

ملخص:

حاولنا من خلال هذه المساهمة المتواضعة، تسليط الضوء على مختلف الآليات الدستورية والقانونية التي كرسها دول الخليج لبناء وتعزيز هويتها الوطنية، وذلك من خلال محاولة إيجاد مقاربات علمية ما بين المفاهيم القانونية المستقرة، ومدى قدرتها على استيعاب مختلف التحولات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية والثقافية التي عاشتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة بكل أبعادها وآثارها.

كما عالجنا مدى ضرورة استحداث مبادئ قانونية وآليات تشريعية قادرة على تأطير الانعكاسات التي تخلفها هذه التحولات على مستوى كل الأصعدة، والتدقيق في مختلف المحاولات التشريعية والفقهية التي بادرت إلى معالجتها. الكلمات المفتاحية: دول الخليج العربي، الهوية الوطنية، دساتير دول الخليج، الهوية والقانون.

ABSTRACT:

Through this humble contribution, we have tried to shed light on the various constitutional and legal mechanisms that the Gulf States have established to build and strengthen their national identity. This contribution was addressed by trying to find scientific approaches between stable legal concepts and their ability to absorb the various social, political, economic and cultural transformations experienced by these countries in recent years in all their dimensions and effects.

We also addressed the need to develop legal principles and legislative mechanisms which can be able to frame the implications of these transformations at all levels, as well as addressing the need to scrutinize the various legislative and jurisprudential attempts that these legal principles have addressed.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

key words Gulf States – National Identity – Constitutions of the Gulf States – Identity and Law

مقدمة:

تشكل الهوية الوطنية لأي دولة من الدول الركيزة الأساسية لاستقرارها وأمنها الاجتماعي والسياسي، وبالتالي قدرتها على النمو والتطور، فالهوية الوطنية بكل ما تحمله من أبعاد تقوم على فكرة التلاحم والتكتل من خلال ذلك الشعور الذي يحمله الفرد والذي يتضمن الإيمان بالقيم الثقافية والعقائدية واللغوية والسياسية للدولة التي ينتمي إليها¹. هذا الشعور بالانتماء يرتبط غالبا بمجموعة من المقومات والعناصر، تضمن له الديمومة والاستمرارية وتجعل منه متوارثا بين الأجيال وعبر كل الأزمنة والعصور، وتشمل هذه المقومات جوانب مادية وأخرى ذات طبيعة معنوية، لعل أهمها يتمثل في الحيز الجغرافي المشترك، الذاكرة التاريخية والحضارية المشتركة بالإضافة إلى التراث العقائدي واللغوي. المجتمعات في دول الخليج، كغيرها من المجتمعات الإنسانية تتميز بمجموعة الخصائص تشكل هويتها الوطنية، التي تقوم على مجموعة من الركائز على غرار المقومات الجغرافية المشتركة، الديانة الإسلامية بمختلف طوائفها، اللغة والثقافة العربية²، غير أن مفهوم الهوية لدى هذه المجتمعات أصبح يشهد الكثير من المخاطر والتحديات تهدد البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية فيها.

سنحاول من خلال هذه المساهمة المتواضعة، تسليط الضوء على مختلف الآليات القانونية التي كرسها دول الخليج لتعزيز هويتها الوطنية، ومدى قدرتها على استيعاب مختلف التحولات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية والثقافية التي عاشتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة بكل أبعادها وآثارها.

المبحث الأول: جدلية الهوية الوطنية في دول الخليج بين التفكك والبناء: ضرورة المعالجة القانونية

الهوية هو مصطلح يصعب حصر مفهومه وضبط أبعاده، وذلك نظرا لأنه يحمل عدة دلالات لوضعيات قانونية واجتماعية وحتى سياسية وثقافية مختلفة ومتشعبة، من الصعب حصرها في تعريف شامل، كما أن الهوية تساهم في بنائها مجموعة من العناصر والمتغيرات ذات طبيعة معنوية حسية تؤمن بها الذات الإنسانية، تختلف من حيث الزمان والمكان، بالإضافة إلى أن تعريف الهوية هو عبارة عن نقطة التقاء وتقاطع مجموعة من العلوم على غرار العلوم السياسية والاجتماعية والنفسية وكذا الفلسفة بالإضافة إلى العلوم القانونية.

¹ محمد أحمد المر، التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة درع الوطن، (2014)، ص 24.
² أمل القبسي، التأثيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية لقانون الخدمة الوطنية بدولة الإمارات، مجلة درع الوطن، (2014)، ص 48.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

المطلب الأول: مفهوم الهوية الوطنية

من الناحية التاريخية، يرجح الكثير من المختصين أن الفيلسوف اليوناني أرسطو هو أول من أثار فكرة الهوية، بحيث أعتبر أن للهوية مقومات لا يمكن أن تقوم إلا بتوفرها، أطلق عليها تعبير "قوانين الهوية"، بل أنه حسب هذا الفيلسوف يمكن رد قوانين الفكر الأساسية كلها إلى قانون الهوية، فاعتبر أن قانون عدم التناقض ليس إلا صورة سلبية لقانون الهوية، كما أن قانون الثالث المرفوع صورة شرطية لقانون عدم التناقض، أما قانون الذاتية فهو يشكل الصورة الإيجابية للقوانين الثلاث.¹

ومن الناحية الاصطلاحية نجد من اعتبر أن "الهوية هي مصطلح يستخدم لوصف مفهوم الشخص وتعبيره عن فرديته وعلاقته مع الجماعات (كالهوية الوطنية أو الهوية الثقافية) يستخدم المصطلح خصوصا في علم الاجتماع وعلم النفس، وتلتفت إليه الأنظار بشكل كبير في علم النفس الاجتماعي. وقد جاء مصطلح الهوية في اللغة العربية من كلمة: هو"².

كما نجد أن بعض المفكرين يذهب إلى أن الهوية تعرف من خلال مصادرها وسماتها، فلها سمات شخصية كالعرق والاثنية، وسمات ثقافية على غرار الدين واللغة والقومية، وكذا سمات إقليمية وتشتمل على المنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى السمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل العصبية أو المجموعة التي تربطها نفس المقومات والخصائص.³

ويرى المختصين والدارسين لمفهوم الهوية بأن هذه الأخيرة تتصف بثلاثة سمات رئيسية تتمثل في الاستمرارية والتطابق والمماثلة، "فتصبح الهوية مجموعة من الميزات الثابتة والمكونة من خصائص الشيء أو الشخص، التي تشتمل على الصفات الجوهرية الثابتة المميزة له والتي تمنحه التفرد والخصوصية، وتحدد في الوقت نفسه صورة الشخص عن ذاته، والصورة التي يحملها عن نفسه، وتقود إلى إدراكه ذاته كموضوع في إطار علاقته مع الآخر".⁴

¹ ميمونة مناصرة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، (الجزائر: جامعة بسكرة سنة 2012)، ص 73.

² بالمقابل يرى الدكتور عماد فوزي شعبي أن "الهوية في الفلسفة تذهب إلى حقيقة الشيء، التي تشتمل على صفاته الجوهرية المميزة له عن غيره. كما أنها خاصية مطابقة الشيء لنفسه أو مثيله، ومن هنا فإن الهوية لبلد ما تعد القدر الثابت والجوهري والمشارك من الميزات والسمات العامة التي تميز هذا البلد عن ذلك". راجع: عماد فوزي شعبي، المعنى الفلسفي للهوية: المفارقات والتناقضات، ورقة بحثية مقدمة خلال مؤتمر "الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السورية"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (دمشق 20 و 21 يناير 2018)، ص ص 02 و 03.

³ أيوب محمد طيب، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 21، رقم 06، (2017)، ص ص 229 و 230.

⁴ علي بن تميم، ركائز الهوية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة تكريس قيم الولاء والانتماء، مجلة درع الوطن، (2014)، ص 119.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

بالنسبة للعالم العربي، يذهب المختصين إلى أن مفهوم الهوية هو مفهوم غريب عن أدبياته الكلاسيكية ولم يعرفه الفكر العربي إلا حديثا، ولعل الدليل الذي يستشهدون به يكمن في غياب هذا المصطلح عن كل المعاجم العربية، أو بالأحرى فإن الشرح الوارد فيها لا يعدو أن يعتبرها مشتقة من فعل هوى وهو ما يقصد به السقوط من الأعلى، وفي هذا الصدد نجد تعريف الجرجاني الذي عرف الهوية بأنها " الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق"¹.

أما عن مفهوم الهوية في الفكر العربي الحديث فقد شهد الكثير من الجدل، ولعل ما يشتهه هو التنوع في تعريف الهوية خلال مؤتمر القاهرة لسنة 1984 الموسوم بـ " الهوية والتراث" بحيث أعتبر جانب من المؤتمرين بأن الهوية هي " الإدراك الحضاري المتميز للمجتمع الذي يتبلور في الشعور بالانتماء، وفي التعبير عن هذا الشعور سياسيا" بينما اعتبرها جانب آخر بأنها تمثل " السمات المميزة لدولة وطنية، والتي تعبر عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي لتاريخ المجتمع"، وأتجه البعض إلى أن الهوية لا تعدو أن تكون إلا تعبير وتجسيد للسمات النفسية والاجتماعية والحضارية لمجتمع من المجتمعات.²

بالنسبة للهوية الوطنية فترى الدكتورة هيفاء أحمد محمد أنها " مرحلة تاريخية ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيق، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول ومن جهة أخرى، إن هذه الهوية هي الرباط الرئيس الذي يجمع ويوحد أناس هذه المجموعة ويجعل منهم شعبا أو أمما أو غير ذلك".³

كما تعبر الهوية الوطنية عن مجموعة السمات والخصائص الثقافية التي تميز مجتمع ما عن باقي المجتمعات وتجعل منه وحدة واحدة تقوم على التماسك والولاء لوطنه ورموزه وقادته، وللحوية الوطنية مجموعة من المقومات تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى زمان آخر، بحيث تكون هذه المقومات في مجموعها إطارا جامعاً يصنع الفكر والذوق والسلوك.⁴

وعلى هذا الأساس فإن الهوية الوطنية هي بمثابة الدستور الضمني للدولة، كما أنها تشكل جوهرها يعيش في نفوس أبناء الوطن الذين يؤمنون بها ويطبقون مبادئها ويحافظون عليها، باعتبارها أهم حلقة في التكوين المعرفي والوجداني

¹ ميمونة مناصرة، المرجع السابق، ص 77.

² المرجع نفسه، ص 78.

³ هيفاء أحمد محمد، إشكالية الهوية الوطنية في العراق، مجلة دراسات دولية، 53، (2012)، ص 02 و 03.

⁴ مريم سلطان لوتاه، تحديات الهوية الوطنية في زمن العولمة الثقافية، مجلة درع الوطن، (2014)، ص 139.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

والذهني والنفسي للأفراد قبل أن تكون مكونا ثقافيا وقانونا لهم،¹ وبهذا فإن الهوية تمثل اللبنة الأولى لبناء الدول، إذ أننا نجد أن القاعدة الأساسية التي تركز عليها الأنظمة السياسية في العصر الحديث تتمثل في فكرتي المواطنة والهوية الوطنية.²

فالهوية الوطنية تجمع الميزات الثقافية والحضارية والدينية لأفراد المجتمع ضمن بوتقة واحدة تمكنها من فرض التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية داخل الدولة الواحدة، ومعنى ذلك أن الهوية الوطنية لا تزال الهويات والولاءات الفرعية والهوية المختلفة، وإنما تحافظ عليها وتجعلها كتلة واحدة.³

المطلب الثاني: الهوية الوطنية في دول الخليج وتحدياتها⁴

يرى الدكتور: محمد أحمد المر أن " لمفهوم الهوية الوطنية دوراً كبيراً في ترسيخ استقرار المجتمعات ونمائها، الأمر الذي يتطلب العمل على مواجهة المخاطر المتنامية، والتحديات المتزايدة التي تواجه هذا المفهوم. وهي بطبيعتها تحديات ومخاطر لم تكن معهودة من قبل نظراً إلى اضطراب أوضاع الإقليم العربي، وتعدد السياسات الدولية، وسيادة العولمة الثقافية، والحضارية والعلمية التي تحاول أن تنزع عن الأوطان خصائصها وثوابتها الرئيسية لمصلحة معتقدات يُدعى أنها عالمية."⁵

وفيما يلي نحاول التطرق إلى أهم هذه التحديات:

أولاً: اختلال التركيبة السكانية

¹ أشواق عباس، عوامل بناء الهوية السورية، ورقة بحثية مقدمة خلال مؤتمر "الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السورية"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (دمشق 20 و 21 يناير 2018)، ص 03.

² هيفاء أحمد محمد، المرجع السابق، ص 02 و 03.

³ أيوب محمد طيب، المرجع السابق، ص 231.

⁴ تبلغ مساحة الخليج العربي ما يربو عن 239 ألف كيلومتر مربع، ويتموقع من الناحية الجغرافية بين شبه الجزيرة العربية غرباً ودولة إيران من الناحية الشرقية، ويحده من الناحية الشمالية العراق، أما جنوباً فيقع على حدوده مضيق هرمز وخليج عمان، وهو يمتد مسافة ما يقارب 1300 كيلومتر من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتسع بين 47 كيلومتر عند مضيق هرمز، و280 كيلومتر في أوسع نقطة فيه. وتقول المصادر أن منطقة الخليج اتخذت تاريخياً عدة تسميات منها " البحر الكبير وبحر شروق الشمس والبحر الأسفل والنهر المر وبحر شرق الشمس الكبير وبحر بلاد الكندانيين، وأطلق جغرافيو فارس من القرن الرابع الهجري عليه اسم خليج العراق، وسماه بعض الكتاب اليونان والرومان البحر الأرثري (الأحمر)" لمزيد من التفاصيل راجع: محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2005)، ص 06.

⁵ محمد أحمد المر، المرجع السابق، ص 25.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

ولعل هذا العنصر يشكل أهم وأبرز العوامل المهددة لمقومات الهوية الوطنية في كل دول الخليج بدون استثناء، حيث أصبح السكان الخليجيون يشكلون الأقلية القليلة في بلدانهم، مقارنة بباقي الفئات السكانية التي تشكل التركيبة البشرية في هذه الدول، وهذا ما أدى إلى إحداث تغييرات كبيرة في بنية المجتمعات الخليجية.

ويعود السبب الرئيسي لهذا التفاوت العددي في التركيبة السكانية في دول الخليج إلى دخول عنصر سكاني جديد أصبح يطلق عليه تسمية "السكان الوافدين" مقارنة بالسكان الأصليين، هذه الظاهرة ليست وليدة الساعة، إذ عرفت منطقة الخليج العربي منذ العصور القديمة توافدا معتبرا للجاليات الأجنبية من كل مناطق العالم، غير أن هذه الجاليات الوافدة سرعان ما اندمجت وذابت في المجتمع الخليجي واكتسبت كل مواصفاته سواء اللغوية أو الدينية وحتى الثقافية، وأدى بها ذلك إلى الاندماج القانوني باكتسابها كل ما للسكان الأصليين من حقوق سياسية ومدنية.

غير أن هذه الظاهرة شهدت نموا غير مسبوق في العقود الأخيرة، وذلك بسبب الأعداد الهائلة من الوافدين إلى منطقة الخليج بحجة العمل، حيث شهدت المنطقة تغييرات ديموغرافية هائلة تشكل تجربة فريدة في التاريخ المعاصر للمجتمعات البشرية، لتصبح خطرا يهدد القومية الوطنية والخصوصية الثقافية الخليجية.¹

ويرجع المختصون الأسباب الرئيسية لهذا التوافد إلى اكتشاف النفط في المنطقة وهو ما أدى إلى تدفق هائل للثروات في دول الخليج وتوظيف عائلاته لبناء بنيتها التحتية ووضع خطط تنمية طامحة على مستوى كل الأصعدة وانخراطها الجدي في السوق العالمية بحيث أصبحت بعض هذه الدول أقطابا اقتصادية عالمية، هذا ما جعلها تشهد تغيرات سريعة في البنية الاجتماعية وتشهد مظاهر التحضر والتمدن.²

وفي هذا الصدد يوضح تقرير أعدته مجموعة عمل تابعة لمركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجنتاون بقطر بعض الأسباب المستقطبة للعمالة الأجنبية في دول الخليج، حيث جاء في التقرير بأنه "نظرا لصغر عدد السكان المحليين وانخفاض مستويات المشاركة في القوى العاملة، فقد اضطرت الدول الست في مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن مصادر أجنبية بديلة من العمالة لتلبي احتياجات أجندة التنمية الخاصة بها. ففي مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية، تشغل أعداد غفيرة من العمال الأجانب العديد من الوظائف في عدد من القطاعات، من بينها أعمال البناء والأعمال المنزلية، بينما يشغل عدد أصغر لكنه مهم الوظائف الإدارية التي تتطلب مهارات معينة. ولا يبدو أن هناك تراجعاً في هذا الاتجاه. ففي الواقع، إنه رغم ما يُبذل من محاولات في مختلف أنحاء

¹ باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 03، (2013)، ص 06.

² مهران كامروا وزهرة بابر، العمالة المهاجرة في منطقة الخليج: وجهات نظر مقارنة ومتعددة الاختصاصات، تقرير مجموعة عمل من مركز الدراسات الدولية والإقليمية كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجنتاون، (قطر 2011)، ص 01.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

المنطقة لإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية، فمن المتوقع أن يزداد الاعتماد على العمالة الأجنبية في السنوات المقبلة مع استمرار المنطقة في تنفيذ خطط طموحة لتحقيق مزيد من التوسع في مجالي الصناعة والبنية التحتية. ومع زيادة أهمية دول مجلس التعاون الخليجي إذ تحولت من دول متواضعة الأهمية في بداياتها إلى أعضاء فاعلة في المجتمع الدولي".¹

وتشير آخر الإحصائيات² أن تعداد السكان في دول الخليج العربي يبلغ 51,002,366 نسمة، بينهم 24,691,868 أجنب، وذلك بنسبة 48.8% من إجمالي السكان، وحسب هذه الإحصائيات فإن المملكة العربية السعودية تمثل التعداد السكاني الأكبر بعدد يقدر بـ 32,600,000 نسمة بينهم 12,200,000 أجنب، وبالتالي فإن نسبة المواطنين تقدر بـ 63% من العدد الإجمالي للسكان.

أما في سلطنة عمان فيقدر عدد السكان بـ 4,000,345 نسمة بينهم 1,767,396 أجنب، وعليه فإن نسبة المواطنين تقدر بـ 56% من إجمالي السكان. ويبلغ عدد السكان في مملكة البحرين بـ 1,423,726 نسمة، بينهم 759,019 أجنب، فيما يبلغ تعداد المواطنين 664,707 مواطن بنسبة وهو ما يشكل نسبة 47%.

وأما في الكويت فيبلغ إجمالي السكان 4,409,144 نسمة، بينهم 3,064,193 أجنب، بينما يبلغ عدد المواطنين 1,344,951 مواطن بنسبة 31%، ويبلغ إجمالي السكان في قطر 2,641,669 نسمة، بينهم 2,100,000 أجنب، فيما يبلغ عدد المواطنين 541,669 شخص بنسبة 21% من إجمالي السكان.

وفي الامارات العربية المتحدة يبلغ إجمالي السكان 5,927,482 نسمة، بينهم 4,801,260 أجنب، فيما يبلغ عدد المواطنين 1,126,222 مواطن وذلك بنسبة 19% من إجمالي السكان.

وفي هذا الصدد ومن خلال بحثنا، وجدنا أن السواد الأعظم من المحللين السياسيين والمتابعين للشؤون الخليجية، يقرون بخطورة هذا الكم الهائل من التدفق المتزايد للجاليات الأجنبية على الخليج العربي، ولعل التخوف الأكبر من ذلك يكمن في " أن ما حصل مع هذا التدفق الأجنبي، هو عملية انزياح للهوية العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، عوضاً عن تحديثها، ففيما كانت الدول كافة تسير في منحى تصاعدي متسارع في تحديث البنى التحتية، بالاعتماد على العنصر الأجنبي، فإن الثقل الهوياتي انزاح تدريجياً، وما زال، باتجاه تلك الهويات الأجنبية، التي قد تغطي في المدى المتوسط على الهوية العربية المحلية".³

¹ سوسن كرمي، مستقبل المواطنة والهوية الخليجية، ورقة بحثية مقدمة خلال منتدى التنمية "مستقبل مجلس التعاون الخليجي"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (الكويت 05 و06 فبراير 2016)، ص 09.

² عارف الحسيني، " 51 مليون نسمة إجمالي السكان في الخليج العربي " الأيام، العدد 10517، الأربعاء 24 يناير 2018.

³ "أثر العمالة الأجنبية في الهوية الخليجية"، <http://almezmaah.com/2013/12/25//2013/12/25>

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

فالوافدون يحملون معهم مختلف أنماط القيم والمفاهيم والتصورات والأذواق والمعايير الأخلاقية والثقافية لبلدانهم الأصلية، وهو ما جعل من الثقافة الوطنية والهوية المحلية هامة في الكثير من مجالات الحياة داخل المجتمعات الخليجية، ولعل خير دليل على ذلك هو التراجع الكبير للغة العربية حيث حلت محلها اللغة الإنجليزية وبعض اللغات المحلية للجاليات الوافدة، وأصبحت هذه اللغة هي لغة التواصل في الفضاءات العمومية وفي عالم المال والأعمال، بل وحتى لغة الإدارة.

ثانيا: الثورة الرقمية والعولمة

تتعرض الهوية في دول الخليج إلى تحديات مزدوجة، فعلى غرار ما ذكرناه من تحديد الجاليات الأجنبية الوافدة والتي تشكل الأغلبية في هذا الدول مقارنة بعدد المواطنين، نجد أن العولمة بمختلف مظاهرها السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية تشكل تحديا كبيرا يواجه الهوية الخليجية، لاسيما في ظل الانفتاح الكبير للمواطنين خاصة فئة الشباب منهم واندماجهم في الثقافة الكونية بما تحمله من آثار سلبية على غرار الانفتاح على لغة الآخر وثقافته، وتشجيع الخصوصيات الثقافية الفرعية الطائفية والجهوية، بحجة حماية الأقليات واحترام التنوع الثقافي والديني واللغوي،¹ بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة الاستهلاك وضعف الانتماء الديني والعربي.

وفي هذا الصدد يرى الدكتور علي أسعد وطفة أن: "بلدان الخليج تقدم مثالا واضحا لتأثير العولمة في مختلف التكوينات الثقافية والاجتماعية، فالعواصم الخليجية تمثل نموذجا فريداً لهيمنة العولمة بمختلف مظاهرها وتجلياتها الثقافية والعمرانية، حيث لا يمكن التمييز بين مظاهر الحياة في العواصم العربية في دول الخليج وبين العواصم الغربية من حيث الحضور الكاسح لمختلف مظاهر العولمة في مختلف مناحي الحياة والوجود. وهذا يعني أن بلدان الخليج تتعرض لمدّ العولمة وإشعاعاتها الثقافية مما يشكل تهديداً حقيقياً للهويات الثقافية الوطنية. فالعولمة تفرض حضورها حتى في أدق الخصوصيات الثقافية التي تحاول فيها هذه البلدان تعزيز هويتها وحضورها. وليس أدل على ذلك من حضور العولمة المكثف في العمليات التي تستهدف تأصيل وتعزيز مواقع الثقافة الوطنية وتمكين الهوية الثقافية الوطنية".²

المبحث الثاني: دور القانون في تعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

المطلب الأول: تعزيز اللغة العربية

¹ مريم سلطان لوتاه، تحديات الهوية الوطنية في زمن العولمة الثقافية، مجلة درع الوطن، (2014)، ص ص 140 و 141.

² علي أسعد وطفة، صدام الهوية والعولمة في الخليج العربي، 2010/08/01.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

تعتبر اللغة من أبرز العناصر التي تقوم عليها الهوية الوطنية، حيث أنها تعد الطابع الثقافي المميز لها، باعتبار أن اللغة والثقافة يرتبطان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، فاللغة هي الآلية الرئيسية لإنتاج الثقافة وتشكل الوعاء الذي يحتويها ويتفاعل معها، كما أنها الرابطة التي يتوحد حولها كل أفراد المجتمع، واللغة العربية هي اللغة المشتركة لكل أبناء الأمة العربية قاطبة، وهي اللغة التي تعكس تراثهم وتاريخهم الضاربة جذوره في أعماق التاريخ¹.

ولما كانت اللغة العربية بهذا الثقل في ميزان الهوية الوطنية، فإن كل دول الخليج العربي، وفي سبيل تعزيز الهوية الوطنية، اعتمدت مجموعة من الآليات القانونية للمحافظة على اللغة العربية وتجيدها وترشيد الدور الذي تلعبه في بناء وتكون الهوية الوطنية لديها، سنحاول فيما يلي التطرق إلى مختلف المبادرات الدستورية وكذا القانونية التي تبنتها مختلف دول الخليج في سبيل تحقيق ذلك.

• دولة قطر:

باستقراء نصوص الدستور القطري لسنة 1972²، نجد أن أول مادة منه تؤكد على أن دولة قطر هي دولة عربية كما أن لغتها الرسمية هي اللغة العربية، حيث جاء فيها أن "قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ... ولغتها الرسمية هي اللغة العربية".

وهو نفس ما جاء به الدستور القطري الجديد لسنة 2004³، حيث حافظ على عربية دولة قطر بالإضافة إلى تأكيده على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في دولة قطر وذلك من خلال نص المادة الأول منه. ولعل هذه الدسترة للغة العربية ليست إلا إقرارا بواقع اجتماعي تربعت اللغة العربية على عرشه منذ قرون عدة، غير أن المشرع القطري لم يكتفي بنص هذه المادة الدستورية لتكريس اللغة العربية في أوساط المجتمع القطري واعتبارها أحد الركائز التي يقوم عليها، إذ أننا ومن خلال بحثنا صادفنا العديد من المبادرات التشريعية التي جاءت لتكريس هذا التوجه.

فنجد أن القانون القطري ينص على أن لغة التقاضي أمام مختلف الدوائر القضائية في دولة قطر تكون باللغة العربية، وهذا ما أكدته المادة 16 من قانون السلطة القضائية على أن "اللغة العربية هي لغة المحاكم. ويجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد تحليفه اليمين

¹ محمد الهواري، العولمة الثقافية وأثرها على الهوية العربية الإسلامية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 18، (الجزائر: 2013)، ص 163.

² النظام الأساسي لسنة 1972 النظام الأساسي المؤقت المعدل المؤرخ في: 1972/04/19، الجريدة الرسمية عدد: 05، الصادرة في 1972/01/01.

³ الدستور القطري المؤرخ في: 2004/06/08، الجريدة الرسمية عدد: 06، الصادرة في 2005/06/08، وقد جاءت المادة الأولى منه تقريبا متطابقة مع المادة الأولى من دستور سنة 1972، حيث نصت على أن تنص المادة الأولى من الدستور القطري على أن "قطر دولة عربية ذات سيادة مستقلة. دينها الإسلام، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية".

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

القانونية بأن يقوم بالترجمة بالأمانة والصدق، وإذا كان المترجم موظفاً بالمحاكم فيكتفى بتحليفه اليمين مرة واحدة عند بدء تعيينه".¹

كما نجد أن قانون العمل القطري ينص على ضرورة تحرير عقود العمل باللغة العربية حيث جاء في نص المادة التاسعة منه: "تحرر العقود وغيرها من الوثائق والحررات المنصوص عليها في هذا القانون باللغة العربية. ويجوز لصاحب العمل أن يرفق بها ترجمة لها بلغة أخرى وفي حالة الاختلاف بين النصين يعتمد النص العربي".²

ولعل أبرز النصوص القانونية التي نجدها في دولة قطر والتي تهدف لحماية اللغة العربية هو مشروع قانون حماية اللغة العربية الذي صادق عليه مجلس الوزراء خلال السنة الجارية، وقد تضمن هذا المشروع العديد من البنود تؤكد على ضرورة تعميم استعمال اللغة العربية في دولة قطر.

وتتلخص تفاصيل مشروع القانون في إلزام الوزارات والمؤسسات الرسمية، والمؤسسات التعليمية الرسمية في جميع مراحل التعليم، والبلديات، باستخدام اللغة العربية في جميع ما يصدر عنها من أنظمة وتعليمات ووثائق وعقود ومعاملات ومراسلات وتسميات وبرامج ومنشورات وإعلانات،

ومن بعض ما جاء في هذا المشروع، إلزام الجهات الحكومية وغير الحكومية بحماية ودعم اللغة العربية في جميع الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها، وكذا إلزام الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة، والجمعيات والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام والجهات التي تمول موازنتها من الدولة، باستعمال اللغة العربية في اجتماعاتها ومناقشاتها وفي جميع ما يصدر عنها من قرارات ولوائح تنظيمية وتعليمات ووثائق وعقود ومراسلات وتسميات وبرامج ومنشورات وإعلانات مرئية أو مسموعة أو مقروءة وغير ذلك من معاملات.

وقد جاء ضمن نصوص هذا المشروع التأكيد على ضرورة صياغة تشريعات الدولة باللغة العربية ويجوز إصدار ترجمة لها بلغات أخرى إذا اقتضت المصلحة ذلك، ونشير في هذا الصدد أن القانون القطري لم يتطرق للغة النشر في الجريدة الرسمية في القوانين السابقة، حيث لم يرد أي نص حول ذلك في القانون المتضمن إنشاء الجريدة الرسمية القطرية لسنة 1961.³

¹ القانون رقم (10) لسنة 2003 المتضمن قانون السلطة القضائية المؤرخ في: 2003/08/12، الجريدة الرسمية عدد: 09، الصادرة في 2003/10/01.

² القانون رقم (14) لسنة 2004 المتضمن قانون العمل المؤرخ في: 2004/05/19، الجريدة الرسمية عدد: 09، الصادرة في 2004/07/06.

³ القانون رقم (01) لسنة 1961 المتضمن إنشاء الجريدة الرسمية لحكومة قطر المؤرخ في: 1961/01/02، الجريدة الرسمية عدد: 01، الصادرة في سنة 1961.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

كما نص المشروع، على أن تسمى بأسماء عربية: الشركات والمؤسسات ذات الأغراض التجارية والمالية والصناعية والعلمية والترفيهية أو غير ذلك من الأغراض، غير أنه ويجوز للشركات والمؤسسات العالمية والمحلية التي يكون لأسمائها الأجنبية أو أسماء منتجاتها شهرة عالمية ذات علامة مسجلة، أن تحتفظ بالاسم الأجنبي، على أن يتم كتابته باللغة العربية إلى جانب اللغة الأجنبية.

وتطبيقا لنصوص هذا المشروع تصبح الجامعات القطرية العامة ومؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها الحكومة ملزمة بالتدريس باللغة العربية في جميع العلوم والمعارف.

• الإمارات العربية المتحدة:

جاء التأكيد على اللغة العربية في أسمى وثيقة قانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة والمتمثلة في الدستور الإماراتي لسنة 1971،¹ حيث تنص المادة 06 منه على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك. وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية".

أما المادة 07 منه فجاء فيها أن "... لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية".

بالإضافة لهذه النصوص الدستورية، نجد أن القانون الإماراتي تضمن في العديد من فروع التأكيد على تعميم استعمال اللغة العربية، على غرار اعتبارها اللغة الرسمية في التقاضي، حيث تنص المادة 15 من القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1983² المتضمن تنظيم السلطة القضائية الاتحادية، على أن: " لغة المحاكم هي اللغة العربية . وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد حلف اليمين".

وقد جاء قانون الإجراءات المدنية الإماراتي لسنة 1992 ليؤكد على ضرورة ترجمة كل الوثائق والمستندات إلى اللغة العربية إذا كانت محررة بلغة أجنبية، وهذا ماجاء به نص المادة 45 الفقرة الأخيرة من هذا القانون وأكدته حكم المحكمة الاتحادية العليا حيث جاء فيه أنه: "من المقرر أن مؤدى نص المادة 4/45 من قانون الإجراءات المدنية أنه يجب على من يقدم مستندات محررة بلغة أجنبية أن يقدم ترجمة رسمية عربية لها وهو ما لازمه ألا يقوم القاضي بترجمتها

¹ دستور الإمارات العربية المتحدة لسنة 1971، منشور في الجريدة الرسمية العدد: 01 الصادرة بتاريخ: 1971/12/31.

² القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1983، المتضمن تنظيم السلطة القضائية الاتحادية، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 126، المؤرخة في 1983/5/30 وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ بداية من تاريخ 1983/6/30.

وقد أكد هذا النص القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 المتضمن قانون الإجراءات المدني، حيث جاء في المادة 04 منه على أن " لغة المحاكم هي اللغة العربية، وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود أو غيرهم الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد حلفه اليمين، ما لم يكن قد حلفها عند تعيينه أو عند الترخيص له بالترجمة".

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

أو تعديل ترجمتها فيحكم بعلمه الشخصي في مسائل فنية لم ينط به التصدي لها، إذ هو يتلقى أدلة الإثبات والنفي كما يقدمها الخصوم دون تدخل من جانبه...¹

وقد سار قانون تنظيم مهنة الترجمة لسنة 2012 في نفس التوجه، حيث نصت المادة 07 منه على أنه "لا يجوز لأي سلطة تقوم بأعمال التوثيق أو التصديق ولا لأية محكمة قبول محرر أو وثيقة أو سند مترجم من اللغة الأجنبية التي حرر بها إلى اللغة العربية ما لم تكن هذه الترجمة قد تمت بمعرفة مترجم مرخص له وفقاً لأحكام هذا القانون"². ومن أهم القرارات الوزارية التي أكدت على تعميم استعمال اللغة العربية في دولة الإمارات نجد قرار مجلس الوزراء رقم (2/21) لسنة 2008 الصادر بتاريخ 2008/03/09، حيث قرر إلزام جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية والدوائر والمؤسسات والهيئات الحكومية المحلية باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في جميع أعمالها ومخاطباتها ومكاتباتها.

وتنفيذا لهذا القرار أصدر القائم بأعمال وكيل وزارة العمل، التعميم الإداري رقم (2) لسنة 2008، بشأن اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في جميع معاملات وزارة العمل، حيث جاء فيه أن تكون جميع المخاطبات، والمكاتبات التي تقوم بها الوزارة باللغة العربية، وإذا كانت المخاطبات موجهة إلى جهة أجنبية خارج الدولة، فإنه ترفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية، كما يجب أن تكون جميع الاجتماعات واللقاءات والفعاليات، التي تنظمها الوزارة باللغة العربية، وأن تصاحبها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية إذا كان ثمة أجنبى مشاركون رسمياً في تلك الأنشطة، ونفس الشيء يكون بالنسبة للأفراد والمؤسسات المتعاملة مع الوزارة بأن تكون جميع معاملاتهم الواردة باللغة العربية، وإذا كان أصل المعاملة باللغة الإنجليزية فيجب أن ترفق به، ترجمة عربية، ويكون النص العربي هو المعتمد.

¹ حكم المحكمة الاتحادية العليا، 23 يناير سنة 2008م، الطعن رقم 288 لسنة 25 ق. ع نقض مدني، وقد أيد هذا الحكم محكمة تمييز دبي حيث جاء في حكم لها: "عدم ترجمة المستندات التي تقيم عليها المحكمة قضاها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفا لما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة 45 من قانون الإجراءات المدنية التي توجب ترجمة المستندات رسمياً إذا كانت محررة بلغة أجنبية – غير أنه لما كان هذا الإجراء هو من قواعد الإثبات وكانت هذه القواعد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا تتعلق بالنظام العام ويجوز التنازل عنها، وإذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم صحة الترجمة العرفية للمستندات التي استند إليها الخبير في النتيجة التي عول عليها الحكم المطعون فيه في قضاؤه، وكانت الترجمة الرسمية لا تشترط في ترجمة المستندات إلا حين لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون أمرها. فلا يؤخذ على الحكم المطعون فيه إن هو اعتد بهذه المستندات" حكم تمييز دبي، 1996/01/20، الطعن رقم 419 لسنة 1994. أشار إليها في الهامش: أحمد عبد الظاهر، الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة، دائرة القضاء أبو ظبي، (الإمارات 2014)، ص 23.

² القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2012، بشأن تنظيم مهنة الترجمة، الجريدة الرسمية العدد 543، السنة الثانية والأربعون الصادرة بتاريخ: 29 / 11 / 2012

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

ولم يتوقف المشرع الإماراتي بتعميم اللغة العربية من خلال حروفها فقط، بل تعدى ذلك إلى إلزام كل الدوائر الحكومية من خلال معاملاتها باستعمال الحروف العربية وذلك بموجب المذكرة رقم 497 الصادرة بتاريخ 20 مارس 2006.¹

ولا تزال الجهود التشريعية الإماراتية في تعزيز اللغة العربية قائمة، حيث قبل مجلس الوزراء خلال بداية السنة الجارية توصية برلمانية موضوعها إصدار قانون اتحادي لحماية اللغة العربية، من خلال إلزام كل الدوائر والمؤسسات الاتحادية والمحلية على استعمالها، الالتزام بتفعيل النصوص الدستورية والقرارات الوزارية ذات الصلة، بشأن اعتماد اللغة العربية في الأنشطة والمعاملات كافة، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي الحكومي للمؤسسات وجمعيات النفع العام والمبادرات الوطنية، الرامية لتعزيز وحماية اللغة العربية، باعتبارها العمود الفقري للهوية الوطنية.²

• السعودية:

بالرجوع إلى دستور المملكة العربية السعودية نجد أن مادته الأولى جاءت صريحة في اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية في المملكة، حيث جاء فيها أن: " المملكة العربية السعودية دولة عربية ... ولغتها هي اللغة العربية ..."³.

كما ورد التأكيد على تعميم استعمال اللغة العربية في عدة مواضع من التشريع السعودي نذكر منها نظام العمل والعمال، حيث جاء في مادته التاسعة أن اللغة العربية هي الواجبة الاستعمال في البيانات والسجلات والملفات وعقود العمل وغيرها مما هو منصوص عليه في هذا النظام، أو في أي قرار صادر تطبيقاً لأحكامه، وكذلك التعليمات التي يصدرها صاحب العمل لعماله. وإذا استعمل صاحب العمل لغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية في أي من الحالات المذكورة، فإن النص العربي هو المعتمد دون غيره.⁴

وقد نصت المادة الثامنة من نظام الجنسية العربية السعودية على جواز منح الجنسية العربية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة العربية السعودية من أب أجنبي وأم سعودية إذا توفرت الشروط الآتية: "... أن يجيد اللغة العربية..."⁵.

• الكويت:

¹ أحمد عبد الظاهر، المرجع السابق، ص 23.

² أشرف جمال، "موافقة حكومية على إصدار قانون يلزم مؤسسات الدولة باستخدام العربية"، الإمارات اليوم، 2018/01/18.

³ النظام الأساسي للحكم لسنة 1992، الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1992/03/01.

⁴ صادر بالمرسوم الملكي رقم م/51 المؤرخ في 2005/09/26، جريدة أم القرى عدد: 4068 الصادرة في 2005/10/28.

⁵ نظام الجنسية العربية السعودية، الصادر بموجب القرار رقم (4) المؤرخ في 1954/09/23.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

تنص المادة الأولى من الدستور الكويتي¹ بأن: "الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها". أما المادة الثالثة فتتص صراحة على أن " لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية"

وعلى غرار ما وجدناه في الدول الخليجية التي تناولناها بالدراسة سابقا، نجد أن دولة الكويت قد حرصت من خلال العديد من تشريعاتها الوطنية على تكريس وتعميم استعمال اللغة العربية كلغة رسمية، فنجد مثلا قانون المرافعات الكويتي ينص صراحة على ضرورة استعمال اللغة العربية من طرف المحامي خلال مرافعته أمام مختلف الدوائر القضائية في الدولة، وهذا ما تؤكد المادة 15 من القانون رقم 42 لسنة 1964 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم التي جاء فيها أن المرافعة أمام المحاكم تكون باللغة العربية وتكتب المذكرات بهذه اللغة أيضا.

كما تنص المادة 183 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي² على أن الأصل في حكم التحكيم بأن يحجر باللغة العربية ما لم يتفق الخصوم على غير ذلك، وعندئذ يتعين أن ترفق به عند إيداعه ترجمة رسمية. ويعتبر الحكم صادرا من تاريخ توقيع المحكمين عليه بعد كتابته.

وتنص المادة 29 من قانون العمل الكويتي على أن "تحرر جميع العقود باللغة العربية ويجوز إضافة ترجمة لها بإحدى اللغات الأخرى مع الاعتداد بالنص العربي عند وقوع أي خلاف، ويسري حكم هذه المادة على كافة المراسلات والنشرات واللوائح والتعاميم التي يصدرها صاحب العمل لعماله"³

وفي الجانب المؤسسي، نجد أن مجلس الوزراء قد وافق سنة 2014 على إنشاء مجمع اللغة العربية كهيئة علمية ذات كيان اعتباري تهدف الى النهوض باللغة العربية وتمكينها من مواجهة التحديات العصرية وقرر المجلس الموافقة من حيث المبدأ على إنشاء هذا المجمع بدولة الكويت وتكليف وزارة الإعلام بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع لإعداد الأداة القانونية المناسبة.⁴

● سلطنة عمان:

من الناحية الدستورية، نجد ان سلطنة عمان وعلى غرار باقي دول الخليج الأخرى التي تناولناها بالدراسة، قد حرصت على التنصيص في دستورها على عروبتها واعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية فيها، حيث جاء في نص المادة

¹ الدستور الكويتي لسنة 1962، الصادر في: 1962/11/11.

² مرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

³ قانون العمل رقم 06 لسنة 2010، المتضمن تنظيم العمل في القطاع الأهلي.

⁴ "مجلس الوزراء: إنشاء مجمع اللغة العربية بالكويت"، الجريدة الكويتية، 2014/05/05.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

الأولى من الدستور بأن "سلطنة عمان دولة عربية..."، أما المادة الثالثة فقد نصت صراحة على أن "لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية".¹

بالرجوع إلى نصوص قانون الإجراءات المدنية والتجارية العماني، نجد أنه يؤكد على ضرورة استعمال اللغة العربية أمام المحاكم باختلاف درجاتها وتخصصاتها، هذا ما يقضي به نص المادة 27 من هذا القانون، إذ جاء فيه أن "اللغة العربية هي لغة التقاضي ولا تقبل أية أوراق أو مستندات إلا إذا كانت محررة باللغة العربية أو مرفقاً بها ترجمتها العربية، وفي جميع الأحوال تكون الحجة للمحررات العربية وللمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مترجم بعد تحليله اليمين".²

نفس التوجه كرسه قانون الإجراءات الجزائية، حيث نصت المادة الثالثة منه على أن "تجري جميع الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون باللغة العربية، ويجب أن تسمع أقوال الخصوم والشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد حلفه اليمين".³

وبنفس الكيفية نجد أن قانون العمل من جهته لم يغفل التنصيص على ضرورة تحرير عقود العمل باللغة الرسمية للسلطنة، حيث نصت المادة 21 منه على أنه: "يجب أن يكون عقد العمل ثابتاً بالكتابة ومحرراً باللغة العربية من نسختين لكل طرف نسخة، وإذا كان العقد محرراً بغير اللغة العربية ترفق به على الأقل نسخة محررة بالعربية يعتمدها طرفا العقد، يكون لها ذات القوة في الإثبات. وإذا لم يوجد عقد عمل مكتوب جاز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات، ويعطى العامل إيصالاً بما يكون قد أودعه لدى صاحب العمل من أوراق وشهادات".⁴

وقد حرصت سلطنة عمان على استعمال اللغة العربية في نشر القوانين ضمن الجرائد الرسمية للسلطنة، حيث تؤكد ذلك المادة 04 من قانون الجريدة الرسمية لسنة 2011، التي جاء فيها أن "تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية، ويجوز إصدارها باللغتين العربية والانجليزية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بحسب تقدير الوزير أو من يفوضه".⁵

¹ دستور سلطنة عمان لسنة 1996، الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم 96/101 المؤرخ في 1996/11/06.

² المرسوم السلطاني رقم 29 لسنة 2002، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والتجارية، المؤرخ في 2002/03/06، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 715، بتاريخ: 2002/03/17.

³ المرسوم السلطاني رقم 99/97 لسنة 1999، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 1999/12/01، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 661، بتاريخ: 1999/12/15.

⁴ المرسوم السلطاني رقم 2003/35 لسنة 2003، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 2003/04/23، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 742.

⁵ المرسوم السلطاني رقم 2011/84 لسنة 2011، المتضمن قانون الجريدة الرسمية، المؤرخ في 2011/09/13، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 943، بتاريخ: 2011/09/17.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

• البحرين:

تنص المادة الأولى من الدستور البحريني على أن: "مملكة البحرين عربية ... شعبها جزء من الأمة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير...". أما المادة الثانية فجاء فيها أن: "دين الدولة الإسلام، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية"¹.

بالنسبة للغة التقاضي في مملكة البحرين، نجد أن المشرع اتجه نفس الاتجاه الذي سارت عليه باقي دول الخليج الأخرى، حيث اعتبر أن لغة التقاضي هي اللغة العربية وهذا ما أكدته المادة 04 من قانون السلطة القضائية البحريني²: "اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم. وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية بواسطة مترجم بعد حلف اليمين أو التصريح رسمياً بقول الحق".

أما المادة 79 من نفس القانون فقد جاء فيها "يلحق بالمحاكم العدد اللازم من المترجمين، ولا يجوز أن يعين مترجم بالمحاكم إلا بعد اجتيازه امتحانا تحريرياً في اللغة العربية واللغة التي سترجم عنها". وهو ما يؤكد حرص السلطات البحرينية على ضرورة استعمال اللغة العربية في مختلف الوضعيات التي تكون عليها الدعاوى القضائية. المطلب الثاني: تعزيز الدين الإسلامي والتراث الخليجي المشترك

من خلال استقراءنا لمختلف دساتير دول الخليج العربي نجدها تنص بدون استثناء على أنها دول إسلامية، بل أن أغلبها ينص من خلال دستوره على أن مبادئ الشريعة الإسلامية تمثل المصدر الرئيسي للتشريع، ونفس الحكم الذي أطلقناه على دسترة اللغة العربية ينطبق على دسترة الإسلام، إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون اعترافاً بواقع تلك المجتمعات منذ أكثر من أربعة عشر قرناً.

فبالرجوع إلى الدستور القطري نجد المادة الأولى منه تنص على أن دولة قطر هي دولة إسلامية، حيث جاء فيها أن "قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، دينها الإسلام، والشرعية الإسلامية هي المصدر الرئيسي لتشريعها"، وهو نفس ما جاء في الدستور الإماراتي، حيث نصت المادة 07 منه أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه".

ونفس الاتجاه سار عليه دستور المملكة العربية السعودية حيث جاءت مادته الأولى صريحة في تبني الإسلام كدين للدولة: "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة؛ دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى

¹ دستور مملكة البحرين لسنة 2002، صادر بتاريخ 2002/02/14، الجريدة الرسمية رقم خاص 2517 بتاريخ 2002/02/14.

² مرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002، المتضمن قانون السلطة القضائية، الصادر بتاريخ 2002/10/20.

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

وسنة رسوله..."، وهو نفس ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور الكويتي، حيث جاء فيها أن: "دين الدولة الإسلام، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

ونصت المادة الأولى من دستور سلطنة عمان بأن "سلطنة عمان دولة عربية إسلامية..." أما المادة الثانية فجاء فيها أن "دين الدولة الإسلام والشرعية الإسلامية هي أساس التشريع..."، وهو تقريبا يشكل تطابقا مع ما جاء به دستور مملكة البحرين، فقد نصت المادة الأولى منه على أن: "مملكة البحرين عربية إسلامية أما المادة الثانية فجاء فيها أن: "دين الدولة الإسلام، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع".

الخاتمة:

نتائج الدراسة:

- صعوبة تعريف الهوية الوطنية وضبط أبعادها، بسبب الدلالات المتعددة التي يحملها هذا المصطلح، إذ أنه يعبر عن وضعيات مختلفة ومتشعبة.
- تعبر الهوية الوطنية عن مجموعة السمات والخصائص الثقافية والحضارية التي تميز مجتمع ما عن باقي المجتمعات وتجعل منه وحدة واحدة.
- القاعدة الأساسية التي تركز عليها الأنظمة السياسية والمجتمعات في العصر الحديث تتمثل في فكري المواطنة والهوية الوطنية.
- الهوية الوطنية لا تزال الهويات والولاءات الفرعية والجهوية المختلفة، وإنما تحافظ عليها وتجعلها كتلة واحدة ضمن بوتقة واحدة تمكنها من فرض التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية داخل الدولة الواحدة.
- تواجه الهوية الوطنية في دول الخليج مجموعة من المخاطر المتنامية والتحديات المتزايدة لم تكن معهودة من قبل، ولعل أهم هذه المخاطر تتمثل في اختلال التركيبة السكانية في المجتمعات الخليجية حيث أصبح السكان الأصليون يشكلون الأقلية القليلة في بلدانهم، بالإضافة إلى مخاطر العولمة بمختلف مظاهرها السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية.
- اعتمدت دول الخليج العربي مجموعة من الآليات القانونية للمحافظة على مقومات الهوية الوطنية وتجديدها وترشيد الدور الذي تلعبه في المحافظة على المجتمعات في تلك المنطقة، حيث تجسدت هذه الآليات في مختلف المبادرات الدستورية وكذا القانونية التي تبنتها مختلف دول الخليج في سبيل تحقيق ذلك.

التوصيات:

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

- الحث على زيادة التدخل التشريعي سواء على مستوى الدساتير أو على مستوى القوانين العادية بغرض دعم وتعزيز مقومات الهوية الوطنية، وذلك بغرض تضيق العلاقة الجدلية بين النص والواقع.
- وضع قوانين خاصة بحماية مقومات الهوية الوطنية، على غرار مشروع القانون القطري الخاص بحماية اللغة العربية من خلال تعميمها على كل الأصعدة، وتشجيع كل المبادرات سواء الحكومية أو الخاصة، التي يكون الغرض منها تعزيز الهوية الوطنية.
- التدخل بقوانين صارمة في مجال التعليم في كل مستوياته وأطواره، بغرض تصويبه وتوجيهه لتحقيق الأغراض المنشودة منه، والتي تخدم الهوية الوطنية.
- وضع آليات مؤسسية سامية سواء ذات طبيعة استشارية أو رقابية، للاستشراف ومتابعة الاستراتيجيات والخطط المرسومة في سبيل تعزيز الهوية الوطنية.
- العناية بالجانب التحسيبي لكل فئات المجتمع لاسيما الشباب، وذلك لأن التدخل التشريعي مهما أثبت نجاعته، إلا أنه يبقى قاصرا في تحقيق النتائج المتوخاة منه.

قائمة المراجع:

- المر محمد أحمد، التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة، مجلة درع الوطن، (2014).
- القبيسي أمل، التأثيرات الاجتماعية والثقافية والتربوية لقانون الخدمة الوطنية بدولة الإمارات، مجلة درع الوطن، (2014).
- مناصرة ميمونة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، (الجزائر: جامعة بسكرة سنة 2012).
- شعبي عماد فوزي، المعنى الفلسفي للهوية: المفارقات والتناقضات، ورقة بحثية مقدمة خلال مؤتمر "الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السورية"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (دمشق 20 و 21 يناير 2018).
- طيب أيوب محمد، ماهية الهوية الوطنية وتحدياتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 21، رقم 06، (2017).
- بن تميم علي، ركائز الهوية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة تكريس قيم الولاء والانتماء، مجلة درع الوطن، (2014).
- أحمد محمد هيفاء، إشكالية الهوية الوطنية في العراق، مجلة دراسات دولية، 53، (2012).
- لوتاه مريم سلطان، تحديات الهوية الوطنية في زمن العولمة الثقافية، مجلة درع الوطن، (2014).
- عباس أشواق، عوامل بناء الهوية السورية، ورقة بحثية مقدمة خلال مؤتمر "الهوية الوطنية: قراءات ومراجعات في ضوء الأزمة السورية"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (دمشق 20 و 21 يناير 2018).
- شاكر محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع 2005).

الآليات القانونية لتعزيز الهوية الوطنية في دول الخليج

- النجار باقر، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 03، (2013).
- مهران كامروا وزهرة بابر، العمالة المهاجرة في منطقة الخليج: وجهات نظر مقارنة ومتعددة الاختصاصات، تقرير مجموعة عمل من مركز الدراسات الدولية والإقليمية كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجيتاون، (قطر 2011).
- كريمي سوسن، مستقبل المواطنة والهوية الخليجية، ورقة بحثية مقدمة خلال منتدى التنمية "مستقبل مجلس التعاون الخليجي"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، (الكويت 05 و 06 فبراير 2016).
- الحسيني عارف، " 51 مليون نسمة إجمالي السكان في الخليج العربي " الأيام، العدد 10517، الأربعاء 24 يناير 2018.
- الهواري محمد، العولمة الثقافية وأثرها على الهوية العربية الإسلامية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، 18، (الجزائر: 2013).
- عبد الظاهر أحمد، الحماية القانونية للغة العربية: دراسة مقارنة، دائرة القضاء أبو ظبي، (الإمارات 2014).
- جمال أشرف، "موافقة حكومية على إصدار قانون يلزم مؤسسات الدولة باستخدام العربية"، الإمارات اليوم، 2018/01/18.